دراساتٌ لغويّة:

نحو الخطاب الوظيفي: من تنميط اللغات إلى تنميط الخطابات مقاربة أحمد المتوكل نموذجاً

The Grammar of Functional Discourse:
from The Standardization of Languages to The Standardization of Discourses:
The Approach of Aḥmad al-Mutawakkil as Case Study

Tatabahasa Wacana Berfungsi: dari Standard Bahasa kepada Standard Perbahasan: Pendekatan Aḥmad al-Mutawakkil Sebagai Kajian Kes

عبد الوهاب صديقي*

ملخص البحث:

نتناول في هذه الدراسة "نحو الخطاب الوظيفي"، بوصفه نموذجاً في تحليل الاستراتيجيات التي يشتغل بها الخطاب الطبيعي، والمعايير التي يقترحها في تنميط اللغات، ومن ثمّ تنميط الخطابات إيماناً بمبدأ الاقتصاد في الإواليات، ووقفنا عند علاقة الخطاب بالسياق، ودور هذا الأخير في تفسير فحوى الخطاب وتأويله. وقد وجدنا أن كتابات اللساني أحمد المتوكل تمثل مشروعاً تنظيرياً للسانيات الوظيفية؛ حيث استطاع استثمار مفاهيمها في معالجة قضايا اللغة العربية التركيبية والدلالية والمعجمية والتداولية، وأن ما يقدمه "نحو الخطاب الوظيفي" في تنميط الخطابات يفيد محلل الخطاب في فهم الاستراتيجيات التي يعتمدها منشئ الخطاب، لا سيما الخطاب المعاصر لما بعد الربيع العربي الذي يتميز بالانعراج والطي وغيره. اكتشفت الدراسة أن العلاقة الجدلية بين الخطاب والسياق، في نحو الخطاب الوظيفي الجديد واضحة عبر طبيعة الخطاب نفسه؛ لأن حصول التخاطب بين المخاطِب والمخاطَب، رهين باستضمار سياق الخطاب مقالاً ومقاماً، والقدرة على تجاوز التباسه، وهذا متعلق بالقدرة الخطابية، والملكات اللغوية ومدركات المخاطَب، وإن اللسانيات الوظيفية، انتقلت من لسانيات الجملة إلى لسانيات الخطاب، ومن لسانيات الخطاب إلى اللسانيات النمطية التي تكفل تنميط اللغات وتنميط

* باحث في اللسانيات، أستاذ مادة اللغة العربية، نيابة التربية والتعليم، طانطان، المملكة المغربية.

الخطابات، محتفظة بنفس الإواليات، ومجسدة لـ: "مبدأ الاقتصاد"، مع الاحتفاظ بالنسق النظري الذي حكم النحو الوظيفي منذ ديك.

الكلمات المفتاحية: نحو الخطاب- اللسانيات- السياق- الأنماط- الالتباس.

Abstract:
The paper is a case study in analyzing the strategies of a normal discourse and the maxims that it proposes in standardizing languages and subsequently in standardizing discourses in accordance to the maxim of quantity. It discusses the relation between text and context and its role in interpreting the content of discourse. Aḥmad al-Mutawakkil as a linguist had worked on the theorization of functional linguistic that had enabled him to attend to the issues of structure, semantic, lexis and pragmatics related to the Arabic language. His work 'Toward a functional discourse' in standardizing the discourses had benefited analyst of discourse to understand the strategies employed by the sender of discourse especially the discourse after the Arab Spring. The found that the debatable relation between the discourse and context became clear through the nature of the text itself due to the fact that communicativeness between the sender and receiver depends on the inclusion of context in order to overcome its ambiguity. This is related to the ability of discourse, the innate language competence and the understanding of the receiver. Functional linguistic had developed from the sentence linguistic to discourse linguistic and from there to standardization linguistics that warrants the standardization of discourses and languages. It also preserve the maxim of quantity and the theoretical template that governs functional grammar since Dyke.

Keywords: Grammar of Discourse– Linguistics– Context– Standards– Ambiguity.

Abstrak:
Makalah ini membincangkan "tatabahasa wacana berfungsi" sebagai kajian kes dalam menganalisa strategi-strategi yang digunakan dalam wacana dan dalam mengkaji kriteria-kriteria yang dicadangkan dalam menstandardkan bahasa, seterusnya dalam menstandardkan wacana. Makalah ini juga membincangkan hubungan antara wacana dan konteks dan peranan konteks dalam mentafsir kandungan yang terdapat dalam wacana. Kajian ini mendapati penulisan Aḥmad al-Mutawakkil yang merupakan seorang ahli linguistik boleh dianggap sebagai teori bagi linguistik "tugas", yang membolehkan beliau membincangkan isu-isu yang berkaitan dengan struktur, semantik, leksikografi dan pragmatik yang mempunyai hubung kait dengan bahasa Arab. Penulisannya

mengenai “tatabahasa wacana berfungsi” dalam menstandardkan wacana, telah membantu penganalisis wacana untuk memahami strategi yang digunakan oleh penghantar sesuatu wacana terutamanya wacana kontemporari yang timbul setelah berlakunya peristiwa “Arab Spring”. Dapatan kajian menunjukkan bahawa hubungan yang dipersoalkan antara wacana dan konteks menjadi lebih jelas menerusi sifat semula jadi wacana itu sendiri kerana komunikasi yang berlaku antara penghantar dan penerima bergantung kepada tindakan memasukkan konteks ke dalam wacana tersebut bagi mengatasi masalah kekaburan dan kesamaran. Hal ini berkait rapat dengan kemampuan berwacana, kecekapan semula jadi dalam menggunakan bahasa dan kefahaman seseorang penerima. Hakikatnya, linguistik “tugas” telah berkembang daripada linguistik ayat kepada linguistik wacana dan daripada linguistik wacana kepada linguistik standard yang menjamin penggunaan standard bahasa dan wacana. Ia juga merupakan templat yang menentukan nahu “tugas” sejak zaman Dyke.

Kata kunci: Wacana Nahu- Linguistik- Konteks- Standard- Kesamaran.

مقدمة:

لقد كان من مرامي اللسانيات الوظيفية التي تأسست مع أعمال الهولندي سيمون ديك، (Simon Dick)، وضع نحو للخطاب يكفل تنميط الخطاب، ويتجاوز حدود الجملة بوصفها وحدة تركيبية، وانسجاماً مع دعوته إلى أن يكون النحو الوظيفي منصباً على وصف قدرة مستعمل اللغة الطبيعية، بوصفها قدرة خطابية.

وهذا ما تأتى مع نموذج "نحو الخطاب الوظيفي" الذي ينماز عن غيره من النمذجات السابقة،[١] وإن بقيت المبادئ المنهجية ثابتة، كونه نظرية تداولية تربط الخطاب بالسياق الذي ولده، وأصبح معه المكون السياقي قائماً بذاته في تفاعله مع المكونات الأخرى. إن البحث في الوحدة الدنيا للخطاب، والتي هي الفعل الخطابي بوصفها قوة إنجازية حرفية، وفحوى خطابي أسهم في الاستعاضة عن التصنيف السلالي للغات، واستبداله بمعايير بنيوية، لعلها: الرتبة، ومعيار التغليب، ومعيار الشفافية والكاتمية، ومعيار الانعكاس البنيوي.

والدراسة تحاول تحليل أهمية نحو الخطاب الوظيفي، في تنميط الخطابات، بمختلف بنياتها التركيبية، ومستوياتها العلاقية والتمثيلية، فالخطابات مهما اختلفت في المقصد، والآلية المشغلة، فإنها آوية إلى بنية خطابية ثابتة، وحدتها الدنيا؛ هي الفعل الخطابي، كقوة انجازية، وفحوى خطابي.

ويسعى نحو الخطاب الوظيفي إلى تحقيق الكفاية التفسيرية انسجاماً مع مبادئه، وتتفرع هذه الكفاية إلى ثلاث كفايات فرعية، وهي:

- الكفاية التداولية Compétence Pragmatique
- الكفاية النفسية Compétence Psychologique
- الكفاية النمطية Compétence Typologique

فمقتضى الكفاية التداولية ربط الخطاب بشروط استعماله، وبمحددات السياق التي ولدته، أما الكفاية النفسية فينصب اهتمامها على ربط الخطاب بشروط انتاجه، والشروط النفسية للمخاطَب، والتي تعينه على الفهم والتأويل، أما الكفاية النمطية فمضمونها سعي نحو الخطاب الوظيفي، ودراسة مختلف أنماط اللغات، والخطابات وإبراز مكامن اختلافها وائتلافها.

ولهذا نجد أن النمذجات في نحو الخطاب الوظيفي تسير في نحو دائري، من الأحادية إلى التعدد إلى التوحد، مما دفع المتوكل إلى تمييز نماذج النحو الوظيفي على النحو الآتي:

- النموذج المعيار ويمثل الرافد التداولي
- النموذج القالبي أو الرافد النمطي
- نموذج نحو الخطاب الوظيفي أو الرافد النفسي

ويتوصل الدارس لنظرية نحو الخطاب الوظيفي، إلى ترابط الخطاب بالسياق، فالقدرة التواصلية compétence communicative لمستعمل اللغة الطبيعية، تربط الخطاب بإتاحته للتواصل بين المتخاطبين، وأن منتج الخطاب لا ينتجه بوصفه قواعد لغوية معيارية صرفة، بل بوصفه بنية خطابية مرتبطة بشروط الاستعمال والتداول.

وتتشكل "القدرة التواصلية" لمستعمل اللغة الطبيعية من ملكات خمسٍ، وهي: الملكة النحوية والملكة المعرفية، والملكة المنطقية، والملكة الاجتماعية، والملكة الإدراكية، ويتفرع عن كل ملكة قالب؛ فنجد القالب النحوي، والقالب المعرفي... إلخ، وتنقسم إلى قوالب آلات، وقوالب مخازن، وقد أضاف المتوكل قالباً سادساً، سماه القالب الفني الذي يكفل تفسير الخطاب الفني الشعري والسردي.

تعين القوالب الآلات (القالب النحوي والقالب المنطقي) في نتاج العبارات اللغوية وتأويلها، بينما يكمن دور القوالب المخازن (القالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي)، في إمداد قوالب الآلات بما يستدعيه النتاج والتأويل من معلومات لغوية وتداولية.

إن أهمية مشروع أحمد المتوكل اللساني، تكمن في كونه يعتقد أن علاقة الفكر اللغوي العربي القديم بنحو الخطاب الوظيفي الحديث، علاقة أصول وامتداد؛ فكلاهما وظيفي في عمقه، وكلاهما يبحث في "القدرة التواصلية" التي تمكن مستعمل اللغة الطبيعية من إنجاز قصوده الكلامية، دون أن يُقطع حبل التواصل بينه وبين المخاطَب، بالالتباس الدلالي أو التركيبي أو التداولي، فيكون خطابه عارفاً طريقه إلى النجاح، معطياً الفرصة للمخاطب (المستمع) أن يؤول ويفهم ويستوعب، وهذا هو جوهر التواصل الإنساني.

نضيف فكرة أخرى بصدد مشروع أحمد المتوكل ألا وهي "افتراض التمثل البنيوي" بين بنية النص، وبنية الخطاب، وهو ما دافع عنه المتوكل في كتابه الموسوم بـ: "مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي"، أثناء الحديث عن "أرباض النص" فالنص بهذا المعنى: (قسم من أقسام الخطاب باعتبار الخطاب يرد مفردة واحدة أو مركباً اسمياً أو جملة أو ما يجاوز الجملة الواحدة).[٢] والتسآل هنا: مم تتكون محددات الخطاب والسياق في نظرية نحو الخطاب الوظيفي؟ وما الإواليات البنيوية المعتمدة في تنميط اللغات ومن ثمّ تنميط الخطابات؟

تتعدد الخطابات وتتعدد تأويلاتها تبعاً لسياقاتها؛ ذلك أن السياق والخطاب وجهان لعملة واحدة، فلا معنى ولا تأويل لخطاب دون ربطه بسياقه، ولا يمكن الحديث عن سياق بدون خطاب يوضع فيه ويفسر سبب نزوله.

تتسم علاقة الخطاب بالسياق بالجدلية dialectique، بمعنى آخر أن الخطاب يقتضي السياق، والسياق يقتضي الخطاب، بل إن انسجام الخطاب رهين بانسجام تأويل القارئ له، حسب براون Brown ويول Yule (تحليل الخطاب)، وانسجام تأويل القارئ مرتبط بفهمه واستدماجه لإواليات السياق، والعمليات الذهنية التي يوظفها في ذلك.

ويتوارد المصطلحان في حقول معرفية متنوعة قديمة وحديثة، فنجد الخطاب والسياق في النحو، والبلاغة وعلم الأصول والتفسير، ونجدهما حاضرين في اللسانيات الحديثة، بمختلف مدارسها كالتداوليات واللسانيات الوظيفية التواصلية.

لقد شغل مصطلح الخطاب وسياقاته القدامى والمحدثين، فتناولوه تحديداً وتحليلاً ووصفاً، وهكذا نجد النحويين والبلاغيين قد تحدثوا عن الجملة والكلام والكلم، والمقام ومقتضى الحال، ووقف اللسانيون المحدثون أيضاً عند الخطاب، فتارة يربطونه بالكلام، وتارة بالنص وتارة بالملفوظ. إن تحليل أي خطاب بوصفه سيرورة من الملفوظات، لا تكون إلا بربطها بسياقها، وشروط إنتاجها اللغوية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها.

يكتسي الخطاب والسياق أهميتهما لارتباطهما ببعض، ولأن الخطاب لا معنى له إلا إذا وضع في سياقه ومقامه، ولكون الخطاب متعدداً ومتنوعاً؛ وذلك نحو الخطاب السياسي، والخطاب التربوي، والخطاب الديني، والخطاب الشعري، والخطاب الفلسفي... إلخ، فلا بد وأن تتنوع أسيقة تأويل هذه الخطابات وفهمها، ذلك أنه بحسب هايمس Hymes تكمن أهمية السياق في كونه يحصر التأويلات الممكنة ويدعم التأويل المقصود.

ويتوارد الخطاب والسياق في نحو الخطاب الوظيفي، كدال لمدلوله فهما وجهان لعملة واحدة؛ لأنه لا يمكن تأويل الخطاب دون استحضار لسياقه، على اعتبار أن النحو الوظيفي رهانه هو تفسير "القدرة التواصلية" لمستعمل الخطاب، ولا يكون ذلك متأتياً إلا بتسييق الخطاب، وفك طلاسم الالتباس

الدلالي والتداولي والبنيوي التي يمكن أن تساهم [تسهم] في التشويش على المخاطَب في تأويله للخطاب. ومن ثمّ [ومن ثمّ] يكون على حد تعبير المتوكل (من غير النادر يلبس المتكلم خطابه قصد تحقيق غرض تواصلي معين، بل إنه يستخدم الوسائل الكفيلة بمنع الالتباس وضمان استمراره).[٣]

الخطاب في اللسانيات الحديثة:

تناولت الدراسات اللسانية الحديثة الخطاب، تعريفاً وتحديداً واختلفت في تعريفه وتحديده، تبعاً لاختلاف المدارس اللسانية، والحقول المعرفية والعلوم الإنسانية التي يمتح منها كل تعريف مفاهيمه، هكذا تتلون الظاهرة اللغوية (الخطاب) التواصلية تبعاً لتلون وتنوع الحقول المعرفية، ويعرف الأب الروحي للسانيات الحديثة فرديناند دي سوسير Ferdinand_de_Saussure (١٨٥٧م-١٩١٣م)، الخطاب باعتباره مرادفاً للكلام، والكيفية التي يشغل بها المتكلم اللسان داخل سياق تواصلي، هكذا يكون الخطاب، فردياً يتنوع بتنوع الأفراد (المتكلمين) المشغلين للسان في سياقات تواصلية عكس اللغة التي لها بعد جماعي، كما أقر دي سوسير في كتابه (cours de linguistique générale)،[٤] عبر ثنائية الدليل اللغوي (الدال والمدلول)، هذا الكتاب الذي نشره طلبته من بعده،[٥] والذي كان بداية لقطيعة ابستمولوجية مع اللسانيات التاريخية، وبداية للسانيات البنيوية، بمختلف تفاريعها من بعد سوسير، مثل:"حلقة براغ" و"كوبنهاجن"، و"مدرسة جنيف" وأعمال بلمفيلد وهاريس وتشومسكي.

وإذا كان دي سوسير ينظر إلى الخطاب باعتباره مرادفاً للكلام الذي هو التحقق الفردي للسان، فإن إميل بنفنست Emile Benveniste (١٩٠٢م-١٩٦٧م)، عبر كتابه " problème de linguistique générale"[٦] يرى الخطاب إنجازاً قولياً، بين ذاتين متكلم وسامع، يستهدف الأول التأثير في الثاني، ومن ثمّ يكون قد نظر للخطاب من الجانب التواصلي والتوجيهي والإقناعي والحجاجي.

حاول تلامذة ليونارد بلومفيلد Leonard Bloomfield (١٨٨٧م-١٩٤٩م)، إرساء مبادئ وأفكار المدرسة اللسانية التوزيعية التي تستبعد المعنى في تحليل الظواهر اللغوية، معتمدة على منهج الإحلال، وترى أن مقاربة الظواهر اللغوية لا يمكن أن تتم دون وصف بنيتها التوزيعية. وهكذا انتقل البحث اللساني مع زيليغ هاريس Zillig Harris، من تحليل الجملة إلى تحليل الخطاب، بوصفه امتداداً طبيعياً للجملة، ومن ثمّ إمكان استثمار آليات تحليل الجملة لتحليل وحدة أكبر منها، أي الخطاب، اعتماداً على مفهوم إجرائي مهم وهو التوازي:équivalence، ويقوم هذا المبدأ على التوازي القائم بين متواليات من الجمل التي تعكس نوعاً من التنظيم البنيوي على مستوى الخطاب، ويهدف هذا التصور في تحليل الخطاب إلى إقصاء كل ما له علاقة بالتصورات أو بالتحليل الذهني، أي تغييب عنصر المعنى في مقاربة الخطاب، ومن ثمّ يكون هاريس قد عرف الخطاب بوصفه وحدة لغوية تفوق الجملة وينتجها متكلم.

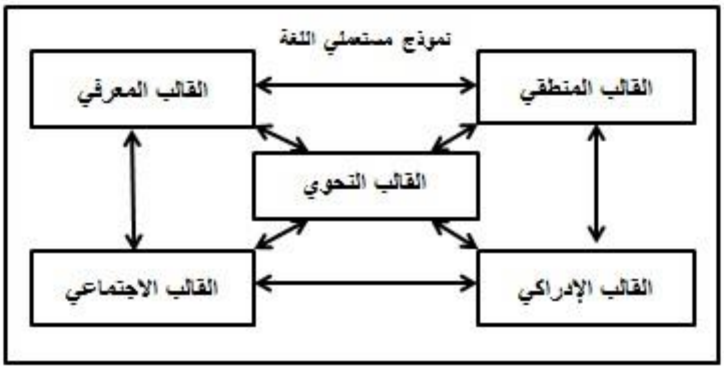
إذن، فإن مفهوم الخطاب في اللسانيات الحديثة يتقاسمه خطابان لسانيان، وهما: **أولاً** خطاب لسانيات الجملة linguistique de phrase، إذ يحصر هذا الخطاب موضوعه في الجملة بوصفها وحدة لغوية، من ثمّ يكوّن الخطاب مجموع هذه الوحدات الجملية، فالوحدة الخطابية بهذا المعنى ماهي إلا متواليات من الجمل، ويمثل إميل بنفنست هذا الطرح، و**ثانياً** خطاب لسانيات الخطاب: linguistique de discours الذي ينظر إلى الخطاب بوصفه الوحدة القاعدية، فهو –وإن كان متشكلاً من متواليات من الجمل– فإن هاريس يستبعد المعنى والسياق في تحليل الخطاب، اعتماداً على مبدأ الإحلال أو المحايثة.

وتعرف اللسانيات الوظيفية مع سيمون ديك، وأحمد المتوكل الخطاب منظوراً إليه من جانب وظيفته التواصلية التي يروم مستعمل اللغة الطبيعية تحقيقها، فالذي يميز الخطاب هو إتاحته التواصل بين مستعمليه (المتكلم والسامع).

وبذلك تمتاز عن النظريات اللسانية الصورية كالنحو التوليدي الذي لا يعير الخطاب اهتماماً من منظور وظيفته التواصلية، بل من منظور "القدرة اللغوية" التي زود بها متكلم اللغة المثالي في مقابل الإنجاز الذي هو التحقق الفعلي لهذه القدرة اللغوية، كما نجد عند نعوم تشومسكي، وعبد القادر الفاسي الفهري.

وتركيز نحو الخطاب الوظيفي على وظيفة التواصل أملاه النظر للخطاب من جوانب الدلالة والتداول، وتفسير "القدرة التواصلية" لمستعمل اللغة الطبيعية، باعتبارها قدرة متعددة تتشكل من ملكات وتتفرع عن كل ملكة قالب، كما يوضح الآتي:[٧]

نموذج مستعملي اللغة:



الخطاب والسياق في نحو الخطاب الوظيفي

الخطاب في نحو الخطاب الوظيفي:

يعدّ أحمد المتوكل الخطاب كل تجاوز للجملة مجرد سلسلة لفظية تحكمها آليات الاتساق الشكلية إلى كل تعبير لغوي أياً كان حجمه، أنتج في مقام معين؛ قصد القيام بغرض تواصلي معين، (كل ملفوظ مكتوب/ يشكل وحدة تواصلية قائمة الذات)،[٨] ومعنى هذا القول:

استبدال مفهوم النص بمفهوم الخطاب، والوظيفة الأساس للخطاب هي إتاحة التواصل بين مستعمليه وتلافي المعيار الكمي في تحديد الخطاب، والتركيز على المعيار التواصلي بين المتخاطبين؛ لأن الخطاب قد يكون جملة، نحو: درست الخطاب والسياق أو مركب اسمي: الخطاب! أو اسم فعل: صه! أو شعاراً مثل: ممنوع رمي القمامة! ومعنى هذا الكلام: أن الخطاب تعبير قد يكون شفوياً أو مكتوباً، وأنه إنتاج مقامي: أي ينتج في مقام (خارج النص) وسياق (داخل النص)، وأنه غاية الخطاب تحقيق التواصل بين ذاتين على الأقل (متكلم ومخاطب).

وإن كل تواصل لغوي بين ذاتين، لابدّ له من متكلم/ مرسل، يرسل رسالة Message للمرسل إليه/ المخاطب، لتحقيق غرض تواصلي معين، ولضمان تواصل ناجح، لابد للمتكلم أن يراعي مخزون المخاطب المعلوماتي، وبالرجوع إلى سلمية أقسام الخطاب يضع المتوكل تسلسلاً سلمياً من الكلمة إلى النص كما يأتي:

المركب > الجملة > النص

ويتضمن مخزون المتكلم والمخاطب بحسب المعارف الآتية:[٩]

أولاً: **معارف مقامية** مشتقة من عناصر المقام الذي تتم فيه عملية التواصل، على اعتبار أن لكل مقام مقالاً، ولكل مقال مقام، فمقام الأستاذية ليس هو مقام الفلاح، وهكذا لا نعني بذلك المقام الاجتماعي وإنما المقام بالمفهوم التداولي، ومقال السياسي والسياسة ليس هو المقال الاقتصادي وغيره.

ثانياً: **معارف عامة** تتعلق بمدركات المتخاطبين، على اعتبار أن لكل فرد قدرات إدراكية حول العالم، فمعارف الأمي عن عالم التكنولوجيا قليلة، عكس الإعلامي أو المعلوماتي...إلخ.

ثالثاً: **معارف سياقية** يوفرها للمتخاطبين ما تم إيراده في قطعة خطابية سابقة، وهذه المعارف يشترطها سياق التخاطب بين المتخاطبين.

يفترض من المتكلم، أن يراعي المخاطَب المستهدف، ومدركاته و"طبقته"، بالمفهوم الذي أشار إليه البلاغي العربي الجاحظ (ت٢٥٥هـ): (أن كلام الناس في طبقات، كما أن الناس أنفسهم في طبقات، فمن الكلام الجزل والسخيف والمليح، والحسن والقبيح والسمج والخفيف والثقيل وكله عربي).[١٠]

أنماط الخطاب:

وإذا اعتبرنا أن لكل خطاب مستلزماته المعرفية عامة وسياقية ومقامية، فإنه يمكن تصنيف الخطاب تبعاً للمعايير الآتية:

١ – غرض المخاطب: خطاب سردي، وحجاجي، ووصفي، وتعليمي، وترفيهي.

٢ – نوع المشاركة: خطاب ثنائي، وخطاب جماعي، وفردي (مونولوج).

٣ – طريقة المشاركة في الخطاب: مباشر أي التباشر بين متخاطبين في الخطاب أو غير مباشر: كالجريدة والكتاب، أو شبه مباشر: خطاب هاتفي، خطاب تلفازيّ أو إذاعي... إلخ.

٤ – نوع القناة: قناة شفوية مباشرة، أو قناة مكتوبة غير مباشرة.

٥ – وجهه: خطاب موضوعي خال من تدخل ذات المتكلم، وخطاب ذاتي تتدخل فيه الذات المنتجة للخطاب.

يعتمد نحو الخطاب الوظيفي في تنميط الخطاب على معيارين أساسيين، هما: **أولهما** معيار المجال؛ فالخطاب إما فني، أو ديني أو إشهاري أو علمي... إلخ، و**ثانيهما** معيار الآلية المشغلة؛ وينمط الخطاب إلى خطاب سردي، أو خطاب حجاجي، أو خطاب وصفي. وقد يتضافر المجال والآلية فنسمّي الخطاب خطاباً علمياً حجاجياً، أو فنياً سردياً، أو دينياً حجاجياً، أو إشهارياً وصفياً... إلخ، إلا أن الخطابات على الرغم من اختلاف المجال أو الآلية المشغلة أو تضافر الآلية المشغلة والمجال، فإنه يؤول إلى بنية خطابية ثابتة واحدة، تحكمها أربعة مستويات، وهي: المستوى العلاقي (تداولي)، والمستوى التمثيلي (دلالي)، والمستوى الصرفي التركيبي، والمستوى الفونولوجي.

السياق في نحو الخطاب الوظيفي:

يرتبط مفهوم السياق بالتواصل الإنساني عموماً، إذ لا يمكن للذوات أن تتواصل دون قصد وسياق يمليه المقام ومقتضى القول، ولهذا قال البلاغيون العرب: لكل مقام مقال. وتكمن صعوبة تحديد مفهوم السياق، في ارتباطه بحقول معرفية متنوعة منها للتمثيل لا الحصر؛ علم النحو، وعلم البلاغة، وعلم الأصول، وعلم النفس المعرفي، علم الاجتماع، واللسانيات، واللسانيات الحاسوبية. فالسياق مفهوم جوهري لتأويل أسباب نزول الخطاب وتفسيره بلغة الأصوليين، ولكن تطور هذا المفهوم كان بالأساس مع ظهور اللسانيات التداولية linguistique pragmatique التي اهتمت بشروط استعمالات اللغة، فانتقلت من حيز التركيب الضيق إلى حيز الاستعمال الواسع، ففيه تحضر الدلالة والتداول والسياق، والشروط الخارج لغوية.

وقد رأى السياق النور مع الانجليزي فيرث Firth الذي ذهب إلى أن تحديد معنى الخطاب في تسييقه أي وضعه في سياقه. والسياق في اللسانيات الحديثة ترجمة لمصطلح contexte التي يرجع أصلها إلى الكلمة اللاتينية contextus التي تعني الاتحاد معاً، وtextus التي تعني النسيج، أما الفعل contexere،[١١] فهو يعني نسج، وعبر المعنى اللغوي يبدو لنا أن السياق يعني النسج على غرار النص أو معه أو على منواله، أي المحيط الكلامي للوحدات الكلامية. غير أن هذا التحديد يقصر السياق على القرائن اللفظية كأسماء الإشارة والإحالات والضمائر، وسيتم تجاوز هذا التحديد الضيق إلى أبعاد خارج لغوية تستحضر الشروط المقامية الثقافية والاجتماعية المحيطة بالنص.

إن هذا التحول (من السياق اللغوي إلى السياق الثقافي) هو الذي دشنه Bronisław Kasper Malinowski مالينوفسكي الذي اعتبر أن تحديد معنى الكلمة يقتضي وضعها في سياقها الثقافي.[١٢] وقد طور فورت Fort (١٨٩٠م-١٩٦٠م) هذا التصور مزاوجاً بين سياق الحال والسياق الثقافي، باعتبارهما ضروريين لتحديد معنى الخطاب، وينبني تصور فورت بصدد السياق على النظر إلى اللغة بوصفه إنتاجاً اجتماعياً وثقافياً إنسانياً بالأساس.

ويعتبر براون ويول السياق من آليات انسجام الخطاب، وينبني تصورهما على أن الخطاب لا يولد منسجماً؛ فتأويل المستمع/ المخاطب هو الذي يبني انسجام الخطاب عبر تواصله وتفاعله مع الخطاب، ويمكن أن نضرب مثالاً بهذه الجملة، فرغم خلوها من آليات الربط الشكلية ولكن للمستمع/ المخاطب أن يبني انسجامها، نحو: جامعة ابن زهر، ماستر علم النص وتحليل الخطاب، المؤتمر الثاني حول لسانيات النص وتحليل الخطاب، ١٢-٢٢-٢٣، مارس ٢٠١١م، مدرج غرفة التجارة والصناعة والخدمات، مدينة أكادير- المملكة المغربية.

لقد مر بنا أن أحمد المتوكل يعرف الخطاب باعتباره نتاجاً لغوياً أنتج في مقام وسياق معينين. ومعلوم أننا لا نتواصل إلا بتسييق الخطاب، فنحن نتواصل بنسق لغوي مشفر، ومن أساسيات "فك شفرة" الخطاب، ضبط السياق، وبهذا المعنى فإذا كان الخطاب يتيح تحقيق "القدرة التواصلية "، بين متكلم ومستمع، فإن تحقيق القدرة التواصلية تستلزم وجود سياق ومقام يمليه.

ويفرق أحمد المتوكل بين سياقين: سياق المقال، وسياق المقام؛ فسياق المقال يعرفه بكونه: (مجموعة العبارات المنتجة في موقف تواصلي معين، باعتبار أن عملية التواصل لا تتم بجمل بل بواسطة نص متكامل في غالب الأحوال).[١٣]

يفهم من هذا الكلام أن السياق هو كل ما يحيط بالخطاب داخلياً (سياق لغوي)، أي العبارات المستعملة في موقف معين، كقولنا مثلاً للضيف: مرحباً! وقولنا في سياق مداخلة أكاديمية: أيها الحضور الكرام تنصب هذه المداخلة في إطار البحث في السياق وإشكالاته في ضوء "نظرية نحو الخطاب

الوظيفي"؛ لأن موقف حضور الضيف يقتضي الترحيب، ولأن موقف المداخلة يقتضي شكر الحضور ووضعه في سياق الموضوع المراد تناوله.

أما سياق المقام فيعتبره (مجموعة من المعارف والمدارك التي تتوافر في موقف تواصلي معين لدى كل من المتكلم والمخاطب).[14] فإذا كان السياق المقالي ينصب على اللغة وكيفية اشتغالها في الخطاب عبر تركيزه على العبارات التي يستعملها المتكلم، كأسماء الإشارة، والضمائر، وأدوات الاستفهام والنداء وغيرها، فإن السياق المقامي يركز على الحيثيات الخارجية للخطاب عبر الاشتغال على مدارك ومعارف المتكلمين والمستمعين، ويقصد المتوكل بالمعارف والمدركات، المعارف اللغوية والحسية والسمعية.[15] وغني عن البيان أن مدركات المتخاطبين اللغوية والحسية تختلف، فلو أخذنا الأمثلة الآتية:

- شتان بين اليوم والأمس!
- هات ذلك الكتابَ.
- خذها ولا تخف!

سيختلف إدراك المتخاطبين المختلفين لمعاني الجمل السابقة تبعاً لمدركاتهم اللغوية، فشتان: اسم فعل بمعنى بَعُدَ، فحين ترد الجملة في خطاب شيخ هرم يقارن بين ماضيه (المجد) وبين حاضره (الشيخوخة)، فلها معنى يختلف عن معناها حينما ترد في خطاب من يقارن بين مناضل في الماضي كان يدافع عن العدالة الاجتماعية والمظلومين، وحين أصبح وزيراً أو في موقع القرار تنكر لمبادئه!

تستدعي المدركات اللغوية أن يكون المتكلم المستمع عارفاً بأدوات الإحالة (الضمائر، أسماء الإشارة، أسماء الموصول... إلخ) نحو ما نجد في هذه الجمل:

(أ) هذا كتابنا ينطق بالحق.

(ب) أقصده بالتحديد.

(ج) رأيت المحاضر الذي أصدر كتابه مؤخراً.

إن إدراك مغزى الجمل السالفة الذكر تستدعي ربطها بساقيها المقالي والمقامي، أي المواقف التواصلية التي قيلت فيه، واستعمال المدارك اللغوية عبر التركيز على الإحالة (اسم الإشارة في الجملة (أ)، الضمير في الجملة (ب)، اسم الموصول في الجملة (ج).

نخلص إذن إلى أن السياق بهذا المعنى خضع لمجموعة من العوامل المحيطة به كالعوامل الثقافية، والاجتماعية والسياسية والنفسية، ومعارف ومدارك للمتخاطبين، فليس كل خطاب يفهم فهماً أحادياً، ولكن زوايا الفهم، تختلف تبعاً للمعارف التي يؤسسها المخاطب حول الخطاب ونمطه وسياقه، فضلاً عن مدركات المخاطب وقدرته على تأويل الخطاب.

مكونات السياق في نحو الخطاب الوظيفي:

أضحى من بديهيات نحو الخطاب الوظيفي، وعبر تركيزه على مفهوم "القدرة التواصلية" لمستعمل اللغة الطبيعية، النظر إلى الخطاب باعتبار وحدته الدنيا وهي "الفعل الخطابي"، من وجهة نظر تداولية تربط الخطاب مؤطراً بظروف إنتاجه.

ويمكن تنميط السياق من منظور نحو الخطاب الوظيفي كالآتي:

(أ) [**سياق** [à]][16]

حيث à = جملة/ نص/ مركب اسمي

على اعتبار أن نحو الخطاب الوظيفي يؤمن باستبعاد معيار الكم في تحديد الخطاب، وأن الخطابات مهما اختلفت في الآلية المشغلة أو في المجال، أو حتى تضافر المجال والآلية، فإنها آوية إلى بنية خطابية واحدة ثابتة، وحدتها الدنيا هي الفعل الخطابي بوصفه فحوى خطابياً (أمر، إخبار... إلخ) وقوة إنجازية حرفية (كأدوات الاستفهام، والنداء، والاستغاثة) أو قوة إنجازية استلزامية، تستلزم نبراً وتنغيماً معيناً؛ نحو ما نجد في الآية القرآنية الآتية: ﴿أَءِلَاهٌ مَّعَ اللهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾.[17]

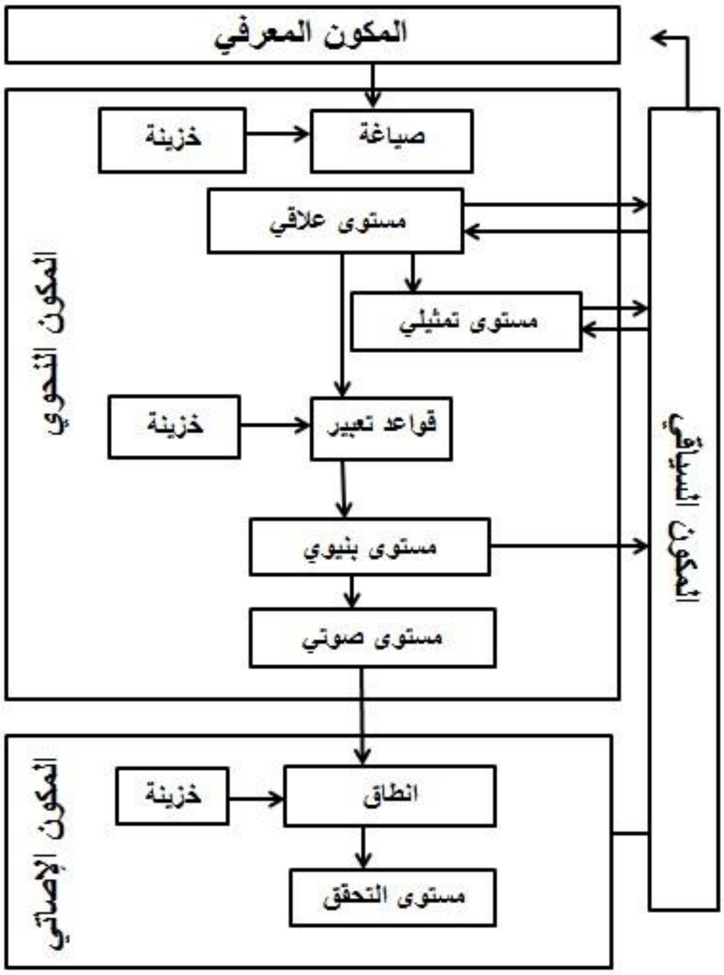
نعتبر الآية فعلاً خطابياً، يتضمن فحوى خطابياً (إنكار سلوك اتخاذ آلهة مع الله) وقوة إنجازية حرفية (الاعتماد على أداة الاستفهام الإنكاري الهمزة)، وقوة استلزامية يستدعيها الوعيد والإنكار مما يتطلب معه نبراً وتنغيماً خاصين.

ويتضمن المكون السياقي ثلاثة مكونات فرعية، وهي: السياق العام، والسياق المقامي، والسياق المقالي. ويقصد بالسياق العام جميع الظروف والحيثيات الاجتماعية والثقافية المحيطة بالخطاب وبمنتجه، كالخلفيات الفكرية المتحكمة في كاتب الخطاب، فالشاعر ينتج خطاباً (قصيدة)، لظروف معينة (لغرض معين كالهجاء والرثاء والمدح وغيره). أما السياق المقامي فيُعنى به مجموعة من العناصر الموجودة في الموقف التواصلي والتي يستلزمها المقام، تأسياً بالقاعدة البلاغية لكل مقام مقال، فمقام التدريس يستدعي فضاءً مكانياً (قاعة بمواصفات محددة) وزماناً (زمان التعلم)، وموضوع التخاطب (درس اللسانيات مثلاً). ويلخصها النحو الوظيفي في مفهوم "المركز الاشاري" وتؤطره العناصر الآتية: متكلم، ومخاطَب، وزمان، ومكان، ومقتضى السياق المقالي؛ وهو مجموعة من العبارات اللغوية تنتج في موقف تواصلي محدد، ويتم التركيز فيه على مفهوم الإحالة، والمكونات الإشارية، والضمائر وغيرها نحو ما نجد في الجمل الآتية:

- زر**تهُ** في المستشفى.
- أغلق **تلك** النافذة من فضلك**!**
- ناولي **ذلك** الكتاب اللساني، شكراً**!**

وتأكيدا لأهمية المكون السياقي في تنميط الخطاب، فقد اعتبر ما هو داخل نموذج نحو الخطاب الوظيفي ونموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسع، مكوناً قائم الذات، متعلقاً بمكونات أخرى؛ كالمكون المعرفي والمكون النحوي والمكون الإصاتي، وهو ما يوضحه النموذج الآتي:

نموذج نحو الخطاب الوظيفي:



عوائق فهم الخطاب: الالتباس نموذجاً

إن من العوائق التي تحول دون تحقيق مستعمل الخطاب الطبيعي بغيته في فهم الخطاب واستيعابه، القصور في مدركاته العامة أو المشتركة بينه وبين المخاطب، أو قد يعزى ذلك إلى الالتباس، حين تحيل عبارات الخطاب على معاني متعددة، يعوق معه التأويل وفهم المحتوى القضوي، لاسيما حين تؤخذ العبارات خارج سياقها، نحو ما نجد في الجملة الآتية التي يقترحها المتوكل:

- **بصدق**، هل يستطيع عمرو ارتكاب جريمة كهذه؟

ويكمن الالتباس -حسب المتوكل- في كون هذه الجملة تحتمل قراءتين؛ فالأولى تتعلق بالظرف الإنجازي بالفعل اللغوي المنجز بواسطة التلفظ بالعبارة. أما القراءة الثانية فتتعلق فيها الظرف الإنجازي

بالفعل اللغوي المطلوب إنجازه، فالجملة تحيل على ارتكاب عمرو للجريمة فعلاً،كما تحيل على التشكيك في قدرة عمرو على إنجاز الجريمة فعلاً، أو السخرية منه، مما يولد احتمالات متعددة مما يوقع المخاطب في اللبس، لاسيما في غياب السياق الذي قيلت فيه الجملة، مما يدل على أن التباس الخطاب يكمن في (أن التلفظ بالعبارة الواحدة إنجاز لفعل لغوي، وطلب إنجاز لفعل لغوي آخر في نفس الوقت).[١٨]

وقد عقد المتوكل فصلاً للالتباس، معرفاً إياه محدداً طبيعته وحيزه، فهو حالة شاذة يقع فيها الخطاب لأسباب بنيوية، أو تداولية أو دلالية،مما يشوش التواصل السليم مع المخاطَب.

تعريف الالتباس:

لقد رأينا فيما سلف ذكره بنا أن أي متكلم يتغيا من خطابه تحقيق التواصل والإفهام، ولهذا يعتمد أن يكون خطابه سليماً من كل العوائق التركيبية والدلالية والتداولية التي يمكن أن تسهم في التشويش على المخاطَب،في تأويله فمن (غير النادر يلبس المتكلم خطابه قصد تحقيق غرض تواصلي معين، بل إنه يستخدم الوسائل الكفيلة بمنع الالتباس وضمان استمراره).[١٩] وينمط النحو الوظيفي الالتباس بحسب طبيعته وحيزه ومقصده.

الالتباس وطبيعته:

يتنوع الالتباس من حيث طبيعته إلى التباس بنيوي، والتباس دلالي، والتباس تداولي.

فالالتباس البنيوي: ينتج عندما تكون الجملة قابلة لأن ترد إلى أكثر من بنية واحدة، نحو ما نجد في الجملة الآتية:

ما ألذ حب هند!

فالمكون "حب هند" يمكن إرجاعه إلى بنيتين تحتيتين؛ بنية يشكل فيها العنصر "هند" فاعلاً منفذاً، وبنية أخرى يشكل فيها العنصر نفسه متقبلاً مضافاً، ومن الالتباس أن يرد المكون الفضلة متعلقاً بالرأس في الجملة ككل، أو مرتبط بجزء من الرأس نحو ما نجد في الجملة الآتية:

أعجبتُ بأختِ الجارة الشقراء

فالمركب الفضلة" الشقراء" تحتمل بنيتين تحتيتين تعود الفضلة الشقراء متعلقة بأخت أو تعود على الجارة وهكذا. ونخلص إلى أن الالتباس البنيوي، يلمس البنية التركيبية للجملة، فمركب ما قد يحتمل داخل الجملة أكثر من تأويل.

الالتباس التداولي:

مفاد الالتباس التداولي؛ تعدد الإحالة أو القوة الإنجازية أو في الوظائف التداولية. فمن الإحالة ينتج الالتباس التداولي عندما ترد العبارة محيلة على عام وخاص، أو مطلق ومعين في الوقت نفسه، نحو ما نجد في الجمل الآتية:

المسلم أخو المسلم

الشاعر ابن بيئته

فالمسلم والشاعر في الجملتين السابقتين تحيل على ذوات متعددة، أما الإحالة الخاصة فتكون العبارة دالة على ذات واحدة، نحو: قابلنا أستاذ اللسانيات. وقد يتولد الالتباس التداولي عبر القوة الإنجازية للعبارة أمراً أو سؤالاً أو وعيداً أو تهديداً نحو: هل تستطيع أن تغلق الباب؟

تتضمن هذه الجملة قوتين؛ قوة إنجازيه حرفية يدل عليها حرف الاستفهام (هل، وقوة انجازية مستلزمة هي طلب غلق الباب. وقد تفهم الجملة على أنها سؤال حقيقي، وقد تفهم على أنها التماس. يحدث الالتباس التداولي على مستوى الوظائف التداولية حين يرد في العبارة محوران يحتمل أن يسند إليهما فحوى الخطاب، ذلك أنه (من المبادئ العامة التي تحكم عملية التواصل الناجحة أن يكون المتحدَّثُ عنه واحداً، أي أن يكون للخطاب محوراً واحداً).[٢٠] ومنه تكون العبارة ملتبسة حين تحتوي على أكثر من محور نحو ما نجد في الجملة الآتية:

دخل خالد القاعة فرأى بكراً جالساً، ورآه بكر فابتسم له وصافحه.

تحيل الضمائر في هذه الجملة على محاور متعددة، مما يمكن أن يوقع المستمع في الالتباس.

الالتباس الدلالي:

يتميز الالتباس الدلالي عن الالتباسين البنيوي والدلالي، في كونه ينصب على معنى وفحوى العبارة؛ بحيث تكون دالة على معنى واحد، وأكثر من معنى.

حيز الالتباس:

يمكن تنميط الالتباس من حيث حيزه وموضعه، إما في الطبقة العليا من الجملة، أو في الطبقة الإنجازية، أو في الطبقة الثالثة (طبقة القضية) أو في الحمل حيث يلحق المحمول أو حد من حدوده. ومن الالتباس الكامل في المحمول (الفعل) ما نجده في جملة: قذف خالد بكراً. فالمحمول يحتمل معنيين: القذف بشيء كالكرة، أو الحجارة، أو غيره، ويحتمل السب والشتم.

مقصد الالتباس:

الالتباس من حيث مقصده إما عرضي أو مقصود، ففي الحالة الأولى، يكون المتكلم لا يقصد الالتباس وإنما لأسباب بنيوية أو دلالية أو تداولية كما سلف بنا الذكر، غير أن الالتباس يتحول إلى "إلباس" عندما تكون نية المتكلم من خطابه إيقاع المخاطَب فيه، بحيث يستعمل المتكلم العبارة الواحدة بأكثر من معنى واحد مع نية إيراد كل المعاني التي تحتملها العبارة).[٢١]

ومفاد هذا الكلام أن الجملة تفقد معناها الحرفي العرضي، لتأخذ معاني أخرى منزاحة تفهم عبر سياق القول نحو ما نجد في هذه الجملة التي يقترحها علينا أحمد المتوكل:

كنت أعلم أن هنداً كثيرة الرماد، لكنني لم أكن أعلم أن بمطبخها هذا العدد الهائل من القدور؛ فكثير الرماد تفقد معناها الحرفي لتأخذ معاني استلزامية كنائية مقصودة، يستلزمها سياق الخطاب هي كرم الضيافة والجود والسخاء.

هكذا نكون قد حددنا خصائص الالتباس، وكيف يسهم في إفشال التواصل، لاسيما إذا لم تراع خصائص المخاطَب الذهنية ومدركاته العقلية، حتى لا يحتاج المخاطَب إلى التأويل،[٢٢] ولأن حظوظ نجاح التخاطب بقدر ما تقل مواطن الالتباس، وتقل حظوظ نجاح التواصل بقدر ما تكثر مواطن الالتباس.

نحو الخطاب الوظيفي من تنميط اللغات إلى تنميط الخطابات

نحو الخطاب الوظيفي:

منذ بدايات النحو الوظيفي، وإن كانت الدراسات منصبة على الاشتغال على الجملة والمركب، فإن المطمح كان هو بناء نحو للخطاب كنتاج لغوي أنتج في سياق معين كيفما كان حجمه، تجسيداً لمبدأ البساطة والاقتصاد في الإواليات التي تتبناها نظرية النحو الوظيفي، وهذا ما أدى إلى بيان أن النحو الوظيفي إذا أراد أن ينسجم مع مبادئه النظرية، ومعايير الكفاية التي اشترطها على نفسه، فعليه أن يكون نحو خطاب، يكفل تفسير قدرة مستعمل اللغة الطبيعية باعتبارها "قدرة خطابية"، فمستعملو اللغة الطبيعية لا يتواصلون بجمل، بل بخطابات.

إن رهان نموذج "نحو الخطاب الوظيفي"، كانت إرهاصاته في مجموعة من الدراسات السابقة وينبني هذا النموذج على افتراضين أساسيين، هما: افتراض الإسقاط وافتراض الموازاة.

يقوم الافتراض الأول على إمكانية إسقاط بنية الجملة مكونات وعلائق ووظائف على بنية النص/ الخطاب، وهو ما سماه أحمد المتوكل باللسانيات الحق، اللسانيات التي تتخذ الرؤية التماثلية الائتلافية بين بنية الجملة وبنية الخطاب منهجاً، عبر العمل على تجاوز حدود الجملة إلى الخطاب، وتحقيق هدفين، هما:

أولهما استكشاف ما يوحد بين بنية الكلمة وبنية المركب، وبنية الجملة وبنية النص/ الخطاب، و**ثانيهما** الاقتصار على نفس المبادئ و الإواليات في وصف بنية كل من هذه المستويات الأربعة. أما الافتراض الثاني فيقوم على تصور أن هناك توازياً بين بنيات الخطاب مهما كان حجمها، ومهما اختلفت الآلية المشغلة، والمقاصد الثاوية خلفها.

نحو الخطاب الوظيفي الموسع:

يروم نحو الخطاب الوظيفي الموسع إيجاد نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، يخول تفسير مختلف العمليات التي تتم أثناء التواصل بمختلف أنماطه (التواصل المباشر، والتواصل الموسط) وبمختلف قنواته اللغوية وغيرها، ويستدعي بناء هذا النموذج الذي دافع عنه المتوكل في المؤلفات الآتية: (الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في البنية والوظيفة والنمط) عام ٢٠١٠م، و(الخطاب الموسط: مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات) عام ٢٠١١م، و(اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التنميط والتطور) عام ٢٠١٢م. يتوافر النموذج على ثلاث مواصفات هي: الخصوصية، والشمول، والعموم.

فالخصوصية تعني أن الخطابات في نظرية النحو الوظيفي، وإن تعددت، فإنها تتوخى بنية خطابية عامة واحدة تجد ثوابتها في كل مستوى من المستويات الأربعة: العلاقية والتمثيلية، والصرفية — التركيبية، والفونولوجية.

وتبعاً **للخصوصية** فإن رصد البنية الخطابية يسهم علاوة على التنبؤ بخصائص الخطاب ووصفها، ويسهم في ضبط عملية الترجمة بين بنيات خطابية تنتمي إلى لغات مختلفة، وترصد أوجه الاختلاف والائتلاف بينهما.

أما **الشمول** فيقصد به أن يصبح الجهاز الواصف المقترح في نحو الخطاب الوظيفي، نموذجاً حقيقياً لمستعمل اللغة الطبيعية، ومحرزاً لقدر معقول من الكفاية النفسية، بمعنى أن يمكن المتعامل مع الخطاب الموسط من آليات التحويل والترجمة والفهم لأوجه الائتلاف والاختلاف بين مختلف الأنماط الخطابية اللغوية والموسطة.

ومن المعلوم أن نظرية النحو الوظيفي، تطمح إلى الانتقال إلى نظرية وظيفية عامة تكون مسؤولة عن التنظير لمختلف أنماط التواصل، والخطاب الموسط، والأنساق اللغوية وغير اللغوية، والترجمة بين اللغات الطبيعية، وهذا مقتضى **العموم**.

ويقترح المتوكل لهذا المقصد أن يعتبر جهاز نحو الخطاب الوظيفي الموسع، نسقاً مجرداً من القوالب المولدة والمحللة، والمحولة الفارغة، ويستعمل لرصد التواصل بمختلف أنماطه وقنواته، والخطاب الموسط

والترجمة، وتعليمية اللغات. ويستفاد من تحليلات أحمد المتوكل تتبعاً واستيعاباً لنظرية النحو الوظيفي، ومحاولة نمذجتها على قضايا اللغة العربية، أنَّ مدارها هو وصف الخطاب والتواصل والترجمة بين اللغات.

ويسعى نحو الخطاب الوظيفي، تحقيقاً للكفاية النمطية، وضع معايير لتنميط اللغات والخطابات، تتجاوز معايير الدرس اللغوي المقارن الذي يعمد إلى تصنيف اللغات حسب سلالات وفصائل؛ لغات سامية كالعربية والعبرية، ولغات هند أوربية كالفرنسية والإنجليزية... إلخ.

ويقترح نحو الخطاب الوظيفي، إحراز الكفاية النمطية كإجراء لتنميط اللغات والخطابات، وروز الاختلافات والائتلافات فيما بينها، ويقترح ديك لبلوغ ما يمكن تسميته بـ: " اللسانيات النمطية" أن على نحو الخطاب أن يسعى إلى تحقيق مأربين، هما: وضع أنحاء لكل أنماط اللغات، ووصف وتفسير أوجه الاتفاق والاختلاف بين أنماط اللغات

ولهذا ما فتئ الوظيفيون يسعون إلى أن يقارب النحو الوظيفي فصائل لغات طبيعية مختلفة، فقد اشتغل سيمون ديك على اللغة الهولندية، واشتغل أحمد المتوكل على اللغة العربية، واشتغل ماكنزي على اللغة الإنجليزية، واشتغل دوكروت على اللغة الهنغارية.

ومن هنا، فإن النحو الوظيفي يستجيب لمجموعة من الشروط المنهجية في التنظير فضلاً عن مقتضيات النمذجة وآلياتها ومفاهيمها الإجرائية، مما يجعل مشروع أحمد المتوكل مشروعاً صالحاً أن تستثمر نتائجه لخدمة قضايا اللغة العربية من جوانب متنوعة، منها الجانب التربوي مثلاً فقد أسهمت نتائج النحو الوظيفي في وضع "ديداكتيك نحو اللغة العربية الوظيفي" وقد تصدينا لذلك في بحث آخر.[٢٣]

نحو الخطاب الوظيفي وتنميط اللغات

انسجاماً مع المباديء المنهجية للسانيات الوظيفية، وسعياً لتنميط وظيفي للغات، فإن نحو الخطاب يقترح علينا جملة معايير منها: الرتبة، والتغليب، والانعكاس البنيوي.

-الرتبة وتنميط اللغات:

ينمط نحو الخطاب الوظيفي اللغات، تبعاً لمعيار الرتبة،إلى صنفين: لغات فعلية تقدم الفعل على غيره من المكونات (الفاعل والمفعول) فتسمى بـ: "اللغات الفعلية"، ولغات مبتدئية يتقدمها المبتدأ كوظيفة تداولية في نحو الخطاب الوظيفي.

واستناداً إلى هذا المعيار المقترح، فقد أدرجت اللغة العربية ضمن اللغات التي تقدم الفعل على غيره من المكونات الأخرى، واعتبرت اللغات اليابانية والصينية ضمن زمرة "اللغات المبتدئية". ويستفاد

مما سبق أن معيار التنميط الرتبي للغات"، مكن الدرس الوظيفي من تجاوز التنميط السلالي الموروث عن الدرس اللغوي المقارن. ولا بد من التأكيد أن نحو الخطاب الوظيفي، يعتبر أن رتبة المكونات داخل اللغات/ الخطابات خاضعة لوظائف تداولية. ولا تتحكم الوظائف التركيبية في تحديد رتبة المكونات كالأنحاء الصورية مثلاً، فكون الوردةَ بؤرة سبب تشغيلها حيز الجملة الآتية: الوردةَ أهدتِ الأمُّ.

-التغليب وتنميط اللغات:

قسَّم المتوكل مفهوم التغليب في تنميط اللغات إلى صنفين أساسيين، هما: لغات موجهة تداولياً؛ تغلب القالب التداولي على القالب الدلالي، ولغات موجهة دلالياً؛ تغلب القالب الدلالي على القالب التداولي.

ويقصد باللغات الموجهة تداولياً؛ اللغات التي تغلب القالب التداولي بمستوييه العلاقي والبلاغي، وتدرج ضمن هذه الزمرة اللغات الغنية صرفاً وإعراباً كاللغة العربية الفصيحة، عكس اللغات الموجهة دلالياً، وتغلب القالب الدلالي بمستوييه الدلالي والتمثيلي، وهي اللغات التي فقدت الإعراب وتعوض رتبة المكونات للتأشير على الوظائف التركيبية والدلالية كاللغة اللاتينية والدوارج العربية.

والملاحظ أن اللغات حسب مفهوم التغليب تسير في اتجاه الانتقال والتطور من لغات موجهة تداولياَ غنية صرفاً وإعراباً، نحو لغات موجهة دلالياً تستعيض برتبة المكونات للتأشير عن الوظائف التركيبية والدلالية؛ ويمكن التمييز بين اللغات بناءً على مفهوم التغليب كما يوضح الجدول الآتي:

اللغات الموجهة تداولياً	اللغات الموجهة دلالياً
– لغات تغلب القالب التداولي بمستوياته وطبقاته	– لغات تغلب القالب الدلالي بمستوياته وطبقاته
– الوظائف التداولية تحدد رتبة المكونات	– رتبة المكونات تؤشر على الوظائف الدلالية
– لغات غنية إعراباً وصرفاً	– لغات فقدت الإعراب
– لغات شفافة التركيب	– لغات كاتمة التركيب
مثالها اللغة العربية الفصيحة	– مثالها الدوارج، واللغة اليابانية والصينية واللغات اللاتينية

صفوة القول: إن معياري الرتبة والتغليب في تنميط اللغات، إن كانا يمدان الباحث ببعض جوانب الاختلاف بين الأنماط اللغوية، إلا أنهما يظلان قاصرين في استيفاء شروط التنميط الذي يجمع جميع الجوانب المشكلة للبنية اللغوية للغات؛ من دلالة وتداول، فالتغليب والرتبة يركزان على جانب واحد من جوانب بنية اللغة، دون غيرها، مما يشرعن البحث عن معيار آخر، وصولاً إلى تنميط للغات الطبيعية، أكفأ وظيفياً، وهو معيار الانعكاس البنيوي، بوصف مبدأً لغوياً.

–الانعكاس البنيوي وتنميط اللغات:

يقتضي تنميط اللغات من ثمّ الخطابات، الاستناد إلى معايير وظيفية كافية تجمع بين جوانب التداول والدلالة، سيراً نحو بلوغ هذا الغرض. وقد اقترح نحو الخطاب الوظيفي مفهوم "الانعكاس البنيوي"، ومقتضاه أنه" الضابط لمسطرة نقل البنية التحتية للخطاب بشقيها التداولي والدلالي، إلى بنية صرفية – تركيبية وبنية فونولوجية"، والانعكاس البنيوي مستويات وحيوز وطبقات.

●الانعكاس التداولي

وهو يركز على استجلاء جوانب اشتغال الانعكاس البنيوي، في شقه التداولي على البحث في الخصائص التداولية التي تنعكس في البنيتين الصرفية – التركيبية والفونولوجية، وبذلك تختلف أنماط اللغات في طريقة توظيف السمات الإنجازية والوجهية والإحالية، والوظائف التداولية.

فمن السمات الإنجازية، في اللغة العربية مثلاً أدوات الاستفهام، والتي تختلف في الوظائف التي تؤديها، والمقاصد التي يقصدها المخاطِب (رجل في المستشفى) نحو ما نجد في العبارات الآتية:

- **هل حضر الطبيب؟**
- **ألم يحضر الطبيب؟**
- **هلاَّ يحضر الطبيب؟**

تؤدي العبارات السابقة إلى أغراض إنجازية مختلفة تبعاً للقوة الحرفية الموظفة، وللقوة المستلزمة (النبر والتنغيم) التي توضح مراد المخاطِب، وبذلك تختلف العبارات اللغوية تبعاً لسياقها، وللظروف المحيطة بالمتخاطبين (استفهاماً، واستنكاراً وتعجباً من عدم حضور الطبيب، وفي حالة الالتماس يعقب "هلا" فعل مضارع) فهي تحتاج إلى نبرة تنغيمية تميزها عن بعضها البعض.

نحو ما نجد في الانجليزية:

Oh my God!

يمكن أن تقال هذه العبارة في موقف الإحساس بالخطر، وفي موقف الإحساس بالإعجاب بالشيء. ومن السمات الوجهية سمة التعجب نحو ما نجد في العبارات الآتية:

- **ما أجلَّ محمداً! أجللْ بمحمدٍ!**
- **يا للروعة!**

تمثل سمة التعجب في اللغة العربية قياساً بـ: (ما أفعل – أفعل بـ)، وسياقاً عبر سياق المقال، ومقتضيات القول. ومن السمات الإحالية التي تختلف اللغات في تمثيلها، المكونات الإشارية، بعداً أو قرباً من المشار إليه، وبالنظر إلى المركز الإشاري نحو ما نجد في اللغة العربية مثلاً:

- **هنا كنتُ أدْرُسُ.**

- **هناكَ يسكنُ البدو.**
- **ذاك عش الكروان.**

أما ما يتعلق بالوظائف التداولية والبلاغية، فيتم تنميط اللغات إلى نمط يعتمد الصرف والإعراب في تحقيق الوظائف التداولية كاللغة العربية في تحقيق البؤرة، نحو:

- **كتاباً** قرأ الولدُ
- **الحليبَ** شربتُ لا الشايَ

ونمط يعتمد رتبة المكونات لتحقيق الوظائف التركيبية من ثمّ الوظائف الدلالية، نحو ما نجد في الدارجة المغربية مثلاً:

- **سْلخْ علي خالدْ.**
- **سْلخْ خالدْ علي.**

في حالة العبارتين السالفتين يحتفظ برتبة مكون الفاعل (علي)؛ لأن تغيير رتبته كما في العبارة الثانية، يصبح المكون علي نفسه (مفعولاً لا فاعلاً)، وهو ما نجده في كتب النحو العربي بأمن اللبس، والذي من مقتضياته ضرورة تقديم المكون الذي يشغل الفاعل، على المكون الذي يشغل المفعول به نحو:

- ضرب موسى عيسى تختلف عن جملة ضرب عيسى موسى
- أرضعت الكبرى الصغرى

●الانعكاس الدلالي:

يعالج هذا الشق من الانعكاس، أو الانعكاس التمثيلي، كيف تعكس خصائص البنية التحتية محمولات وحدود (موضوعات ولواحق)، الوظائف الدلالية (منفذ ومتقبل ومستقبل وزمان ومكان). وبناءً على هذا الأساس تنمط اللغات إلى لغات تحقق الوظائف الدلالية بالإعراب كاللغة العربية، ولغات تحقق نفس هذه الوظائف برتبة المكونات.

●مستويات الانعكاس البنيوي:

يسلك الانعكاس البنيوي مسلكين متباينين، إما انعكاس شفاف حين يفرد للعنصر الوارد من المستوى المصدر (مستوى علاقي تمثيلي... إلخ) في المستوى الهدف يطابقه ويخصه دون غيره، كدلالة: إن ولقد على التقوية والتوكيد، وعلى أن (إن) مخصص التقوية المنصب على الفعل الخطابي برمته، بينما لقد مخصص التقوية الذي يتخذ حيزاً له المحمول الفعلي كما في الجملتين الآتيتين:

- **إن الشاعرَ أتحفنا.**

– (لقد) أتحفنا الشاعر.

نحو الخطاب الوظيفي وتنميط الخطاب

يقترح نحو الخطاب الوظيفي معايير متعددة، سعياً منه نحو بلوغ تنميط وظيفي كافٍ للخطاب، ومن هذه المعايير:

١–معيار البنية والآلية والموضوع: فالخطاب كإنتاج لغوي في سياق معين، من حيث الموضوع إما خطاب ديني، أو خطاب سياسي، أو خطاب إشهاري، أو خطاب علمي... إلخ. ومن حيث الآلية المشغلة، فهو خطاب حجاجي، أو خطاب سردي،أو خطاب وصفي... إلخ. ومن حيث البنية فيتم تنميط الخطاب بناء على بنيته الثاوية داخله، فنقسم الخطاب الفني إلى قصة وقصيدة، ومسرح...إلخ.

٢–معيار تغليب القالب: يصنف الخطاب حسب "نحو الطبقات القالبي"، وتبعاً لمعيار التغليب، إلى خطاب يغلب القالب المنطقي كالخطاب الحجاجي، والمناظرة، وخطاب يغلب القالب المعرفي كالخطاب العلمي، ويغلب الخطاب الفني عموماً القالب الشعري، أو القالب التخييلي، بينما يتم تغليب القالب الاجتماعي في الخطابات العادية "الصالونية".

الخطاب المباشر والخطاب الموسط:

يقصد بالخطاب المباشر، الخطاب الذي يتم مباشرة بين ذاتين في موقف تواصلي دون واسطة نحو ما نجد في الحوار الآتي:

عمر لخالد؛ هل ستشارك في مؤتمر النص وتحليل الخطاب؟

خالد؛ نعم، بمداخلة بعنوان: تنميط الخطاب في نحو الخطاب الوظيفي.

أما الخطاب الموسط، فهو الخطاب الذي يتم بين ذاتين، عبر واسطة تنقل الخطاب من الذات المنتجة، إلى الذات المتلقية، عبر نسقين لغويين مختلفين، نحو ما نجد في التصريحات الدبلوماسية، بين سفيرين لا يتقاسمان نفس اللغة، فيصرح السفير الأول بلغة بلده نأخذ العربية مثالاً، ثم تأتي ذات واسطة تترجم وتشكل جسر عبور تنقل مضمون خطاب السفير الأول، للسفير الثاني باللغة الصينية مثلاً.

الخطاب الكاتم والخطاب الشفاف:

نسم خطابا ما بأنه شفاف إذا استجاب لمصفوفة من المعايير حسب اقتراح المتوكل.

- لا التباس
- لا طي
- لا انعراج
- لا تداخل خطابياً

وبمقتضى قاعدة بضدها تعرف الأشياء، يتفرع الخطاب الكاتم إلى الأنماط الخطابية الآتية:

- الخطاب الملتبس
- الخطاب المطوي
- الخطاب المنعرج
- الخطاب المتداخل خطابياً

أ– الخطاب الملتبس:

نقول عن خطاب ما أنه ملتبس حينما يحتمل قراءات متعددة، وقد مر بنا مفهوم الالتباس، تنميطه وحيزه، كعائق من عوائق تأويل الخطاب، ومن الالتباس الكامل في المحمول (الفعل) ما نجده في جملة:

قذف خالد بكراً

فالمحمول يحتمل معنيين: القذف بشيء بالكرة، أو الحجارة، أو غيره، ويحتمل السب والشتم.

ب– الخطاب المطوي:

من مقتضيات إنتاج الخطاب كسيرورة لغوية، استيفاء شرط التمام بين مفاصله وحلقاته، لكن في الخطاب السردي، قد يقفز السارد عن حلقة من حلقات البنية السردية، استناداً إلى تقنية من تقنيات السرد كالتجريب والتكثيف وغيرها. ونفس القول نتلمسه في البنية الخطابية، فقد لا يذكر المحاج كل دعواه وحججه، توظيفاً لقوانين السلم الحجاجي Echelle argumentative الذي ينطلق من المقدمات إلى النتائج، لكنه قد يخرق شرط التمام عبر خرق هذه القوانين (قانون الخفض، قانون تبديل السلم، قانون القلب)، بطي مقدمات الخطاب.

نحو قولنا:

إذن فهو شاعر فحل.

فهذه البنية الحجاجية، فقدت حلقة المقدمة وهي أن نصوص هذا الشاعر توافرت فيها مجموعة من المؤشرات الجمالية والشاعرية، والتي تجعلنا نسمه بأنه شاعر فحل، فعدم استيفاء الخطاب لشرط التمام، نقول عنه إنه خطاب مطوي.

ج- الخطاب المنعرج:

الخطاب المنعرج خطاب يوجه لمتلقيين؛ متلقٍ صريح، ومتلقٍ ضمني، ينعرج إليه الخطاب،كما نجد فيما يأتي:

في اللغة العربية الفصحى:

(أ) **قال عمر لخالد، في قاعة الأساتذة: أصبح يزاول التدريس كل من هبّ ودبّ.**

(ب) **قال علي لصهيب، حتى المرأة تقود سيارة!**

في الدارجة المغربية:

(ج) قالت هند لسعاد: **لوجَهْ إلَى غْسَلتيهْ بالصَّابون يَبقَى بيضْ، إلى خليتي لُوسَخْ عْلَى لُوسَخْ ما تقَّد تحلْ عينيك!!**

فالخطاب (أ) إذا قيل في قاعة الأساتذة فإن المقصود به ليس خالد بوصفه متلقياً صريحاً، بل ينعرج لأستاذ ما في قاعة الأساتذة تنقصه الكفاية.

أما الخطاب (ب) فإذا قيل في موقف تواصلي بين سائقين، بقربهما امرأة تقود سيارة، فإن الخطاب ينعرج إليها، فهي المقصودة ضمنياً بالسخرية منها، أو نحو ذلك.

أما الخطاب (ج)، فإذا قيل في موقف تواصلي بين امرأتين بقربهما امرأة أخرى ثالثة، فالخطاب ينعرج إليها، لقصد نقل رسالة "غمز"؛ فحواه ضرورة الاعتناء بالوجه والبشرة.

د – الخطاب المتداخل:

يقع تداخل الخطاب، أثناء ورود الخطاب الأصل الذي قيل في موقف تواصلي معين، والخطاب الناقل الذي يحور مقصد الخطاب الأصل، بإضافاته التي تحرف مغزاه لغايات وخلفيات معينة، نحو ما نجد في الخطابين اللذين يقترحهما علينا:

أ- **بكر: لن أتزوج تلك الفتاة.**

ب- **هند: قال بكر أنه لن يتزوج تلك الفتاة المستهترة.**

فالصفة "المستهترة" تنتمي إلى الخطاب الناقل، لا إلى الخطاب الأصل.

يحصل التداخل الخطابي في قنوات الإعلام انتصاراً لجهة دون أخرى، نحو ما يأتي:

- (أ) **أعلن الثوار محاصرتهم لمطار دمشق.** ---- الخطاب الأصل
- (ب) **تنقله قناة أخرى وتضيف؛ أعلن الثوار محاصرتهم،وسيطرتهم الكاملة على مطار دمشق** -- الخطاب الناقل

فعبارة (سيطرتهم الكاملة) لا تنتمي إلى الخطاب الأصل، بل هي متداخلة معه، ويقع هذا في خطاب الساسة، والتصريحات الدبلوماسية لغايات مقصودة.

نحو الخطاب الوظيفي من تنميط اللغة إلى تنميط الخطاب:

لقد كان رهان نحو الخطاب الوظيفي، منذ التأسيس للسانيات الخطاب، على قدرته على تحليل بنية الفعل الخطابي، والفحوى الإنجازي الثاوي داخله، مما سيمهد للتأسيس للسانيات النمطية، التي ستمكن لا محالة من تنميط اللغات والخطابات، بناءً على معايير وظيفية أكفأ تتجاوز التصنيفات السلالية، ومن هذه المعايير ما سبقت الإشارة إليه، إلا أن مبدأ "الانعكاس البنيوي" يعتبر بحق المعيار الأكفأ وظيفياً في تنميط اللغات من ثمّ الخطابات، عبر مستوياته؛ الانعكاس التداولي، والانعكاس الدلالي.

ويمكِّن مفهوم التغليب المرتبط بنحو "الطبقات القالب"، من تنميط اللغات/ الخطابات، إلى لغات/ خطابات موجهة تداولياً، شفافة التركيب، ولغات/ خطابات موجهة دلالياً، وكاتمة التركيب. حاصل القول: استطاعت نظرية النحو الوظيفي La théorie de la grammaire fonctionnelle، أن تنسجم مع مقاصدها النظرية الثاوية خلف اشتغالها على اللغة الطبيعية، ولعل أهمها: تحقيق الكفاية الخطابية، بتجاوز نحو الجملة La grammaire de phrase، إلى نحو الخطاب الوظيفي Grammaire de discoure fonctionnel الذي يكفل معالجة الوحدة الدنيا للخطاب، وتنميط الخطاب، من ثمّ تنميط اللغة، بناءً على معايير وظيفية أكفأ كالرتبة والتغليب والانعكاس البنيوي، وبذلك تحقق لنحو الخطاب الوظيفي مأربين مهمين، هما: **الأول** استثمار نفس الإواليات في معالجة قضايا الجملة وقضايا الخطاب، **والثاني** استثمار نفس المعايير البنيوية في تنميط اللغات وتنميط الخطابات، مما مكن من تحقيق مبدأ الاقتصاد في الإواليات، وتلافي التمييز الزائف بين نحو الجملة ونحو الخطاب.

الخاتمة:

تتبدى العلاقة الجدلية بين الخطاب والسياق، في نحو الخطاب الوظيفي الجديد، واضحة عبر طبيعة الخطاب نفسه؛ لأن حصول التخاطب بين المخاطِب والمخاطَب، رهين باستضمار سياق الخطاب مقالاً ومقاماً، والقدرة على تجاوز التباسه، وهذا متعلق بالقدرة الخطابية، والملكات اللغوية ومدركات المخاطَب.

إن اللسانيات الوظيفية قد انتقلت من لسانيات الجملة إلى لسانيات الخطاب، ومن لسانيات الخطاب إلى اللسانيات النمطية Linguistique Typologique التي تكفل تنميط اللغات وتنميط الخطابات، وهي تحتفظ بنفس الإواليات، مجسدة لـ: "مبدأ الاقتصاد"، مع الاحتفاظ بالنسق النظري الذي حكم النحو الوظيفي منذ فان ديك.

هوامش البحث:

[١] نقصد نموذج النواة ديك ١٩٧٩م ونموذج مستعمل اللغة الطبيعية ديك ١٩٨٩م.

[٢] المتوكل، أحمد، **مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي**، ط١، (بيروت: دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٩م)، ص١١٥.

[٣] المتوكل، أحمد، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي**، ط١، (الرباط: دار الأمان، ١٩٩٥م)، ص١٢٥.

[٤] De Soussure, Ferdinand, *de cours de linguistique generale*, eds. Ch. Bally, Albert Sechehaye, Albert Riedlinger (Paris: Payot, ١٩٤٩), pp.٣٠-٣١.

[٥] طلبة سوسير، هم: شارل بالي، وألبير سيشهاي، أندريه مارتينه، جاكبسون تربتسكي.

[٦] انظر:

Bennveniste, Emile, *problème de linguistique générale*, (Paris: Galimard, ١٩٩٦), p.٢٤٢.

[٧] انظر: المتوكل، أحمد، **الوظيفية والنمطية**، ط١، (الرباط: دار الأمان، ٢٠٠٣م)، ص٢١ وما بعدها.

[٨] المتوكل، أحمد، **الخطاب وخصائص اللغة العربية**، ط١، (الرباط: دار الأمان والاختلاف، ٢٠١٠م)، ص١٦.

[٩] انظر: المتوكل، أحمد، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص**، ط١، (الرباط: دار الأمان، ٢٠٠١م)، ص١٩.

[١٠] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تحقيق: حسن السندوبي، (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ص٢٩.

[١١] نقلاً عن: العربي، ربيعة، **السياق: عوالمه ومعالمه**، (أكادير: مداخلة المؤتمر الثاني حول لسانيات النص وتحليل الخطاب، مارس٢١-٢٣، ٢٠١١م)، ص١.

[١٢] انظر: السابق نفسه، ص٢.

[١٣] المتوكل، أحمد، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد**، ط١، (الرباط: دار الأمان، ٢٠٠٦م)، ص٢٢.

[١٤] السابق نفسه، ص٢٣.

[١٥] انظر: نفسه.

[١٦] انظر: المتوكل، أحمد، **اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التنميط والتطور**، ط١، (الجزائر: منشورات الاختلاف والدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢م)، ص٣١.

[١٧] سورة النمل، الآية٦٠.

[١٨] المتوكل، أحمد، **آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**، ط١، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ودراسات رقم٥، ١٩٩٣م)، ص٨٢.

[١٩] المتوكل، أحمد، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي**، ص١٢٥.

[٢٠] السابق نفسه، ص١٣١.

[٢١] نفسه، ص١٣٦.

[٢٢] يقصد المتوكل التأويل في النحو الوظيفي (العملية أو مجموعة من العمليات الذهنية التي يقوم بها المتلقي (مخاطب، مستمع قارئ) لإدراك معنى عبارة لغوية (نص جملة، جزء من جملة...) منجزة في مقام معين ولإدراك معنى العبارة اللغوية، يجب بوجه عام الوصول إلى فحوى العبارة ذاتها من جهة وإلى قصد المتلفظ بها من جهة ثانية، ومفاد هذا أن عملية التأويل يجب أن تنصب في الأحوال العادية، على المحتوى القضوي للعبارة وعلى القوة الإنجازية المواكبة له معاً). انظر: المتوكل، أحمد، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي**، ص١٤٠.

[٢٣] نقصد صديقي، عبد الوهاب، "اللسانيات وتدريس اللغة العربية: نحو منظور وظيفي تداولي مقاربة أحمد المتوكل نموذجا"، **أطروحة لنيل دبلوم الماجستير في علم النص وتحليل الخطاب**، (أكادير: جامعة ابن زهر، ٢٠١٢م).

References: **المراجع:**

al-ʿarabiy, Rabīʿah, "al-Siyāq: ʿawālimuh wamaʿālimuh", *Mudākhalah al-Muʾtamar al-Thānī ḥawla Lisāniyyāt al-Naṣ wataḥlīl al-Khiṭāb*, Agadir-Morocco, ٢١-٢٣ March, ٢٠١١.

al-Jāḥiẓ, abū ʿuthmān ʿamr bin Baḥr, *al-Bayān waltabyīn*, ed. Ḥasan al-Sandūbiy, (Beirut: Dār al-Fikr, no date).

al-Mutawakkil, Aḥmad, *Āfāq Jadīdah fī Naẓariyyah al-Naḥw al-Waẓīfī*, ١st edition, (Rabat: Manshūrāt Kulliyyah al-Ādāb walʿulūm al-Insāniyyah, Silsilah Buḥūth wadirāsāt no.٥, ١٩٩٣).

al-Mutawakkil, Aḥmad, *al-Khiṭāb wakhaṣāʾiṣ al-Lughah al-ʿarabiyyah*, ١st edition, (Rabat: Dār al-Amān walʾikhtilāf, ٢٠١٠).

al-Mutawakkil, Aḥmad, *al-Lisāniyyāt al-Waẓīfiyyah al-Muqāranah: Dirāsah fī al-Tanmīṭ waltaṭawwur*, ١st edition, (Algeria: Manshūrāt al-Ikhtilāf waldār al-ʿarabiyyah lilʿulūm Nāshirūn, ٢٠١٢).

al-Mutawakkil, Aḥmad, *al-Manḥā al-Waẓīfī fī al-Fikr al-Lughawī al-ʿarabiy: al-ʾuṣūl walimtidād*, ١st edition, (Rabat: Dār al-Amān, ٢٠٠٦).

al-Mutawakkil, Aḥmad, *al-Waẓīfiyyah walnamaṭiyyah*, ١st edition, (Rabat: Dār al-Amān, ٢٠٠٣).

al-Mutawakkil, Aḥmad, *Masāʾil al-Naḥw al-ʿarabiy fī Qaḍāyā naḥw al-Khiṭāb al-Waẓīfī*, ١st edition, (Beirut: Dār al-Kitāb al-Jadīd, ٢٠٠٩).

al-Mutawakkil, Aḥmad, *Qaḍāyā al-Lughah al-ʿarabiyyah fī al-Lisāniyyāt al-Waẓīfiyyah al-Binyah al-Taḥtiyyah aw al-Tamthīl al-Dilālī al-Tadāwulī*, ١st edition, (Rabat: Dār al-Amān, ١٩٩٥).

al-Mutawakkil, Aḥmad, *Qaḍāyā al-Lughah al-ʿarabiyyah fī al-Lisāniyyāt al-Waẓīfiyyah: Binyah al-Khiṭāb min al-Jumlah ilā al-Naṣ*, ١st edition, (Rabat: Dār al-Amān, ٢٠٠١).

Bennveniste, Emile, *problème de linguistique general*, (Paris: Galimard, ١٩٩٦).

De Soussure, Ferdinand, *de cours de linguistique generale*, eds. Ch. Bally, Albert Sechehaye, Albert Riedlinger (Paris: Payot, ١٩٤٩).

Ṣiddīqiy, ʿabd al-Wahāb, "al-Lisāniyyāt watadrīs al-Lughah al-ʿarabiyyah: naḥwa Manẓūr Waẓīfī Tadāwulī Muqārabah Aḥmad al-Mutawakkil Namūdhajan", *ʾuṭrūḥah linayl Diblūm al-Mājistīr fī ʿilm al-Naṣ wataḥlīl al-Khiṭāb*, (Agadir-Morocco: Jāmiʿah ibn Zahr, ٢٠١٢).